وهي المزية المتعدية اي التي تحتاج في تحققها الى تعديها للغير الذات اي تعلقها به لا انتقالها اليه كما لا يخفى كالانعام سوا كان ذلك الفعل الدال على ما ذكر باللسان ام بالجنان ام بالاركان بالشرط السابق اخذا من عموم ما في التعريف لا يقال المراد به اللفظ لانا نقول يلزم ح تساوي المدحين ولا قايل به واذا كان الامر في مفاهيم هذه الستة على ما ذكر من تغاير بعضها فبين كل اي كل واحد من هذه الستة وكل واحد من الخمسة البقية باعتبار ما صدقهما اي جزئياتها ككل كليين نسبة اما تباين او تساو او عموم وخصوص من وجه او عموم وخصوص مطلق وبعلم عينها مما ذكره تعليلا لانحصار النسب فيما ذكر بقوله لان المتنسبين اي الكليين المراد معرفة ما بينهما من التناسب بمعنى النسبة ان لم يتصادقا بان كان ما صدق احدهما به لا يصدق الاخر به وانما يصدق بغيره فالنسبة التي بينهما تباين فهما متباينان وذلك من غير هذه الستة كالانسان والفرس ومنها كالحمد اللغوي بالنظر لحقيقته لا بالنظر لشرطه السابق فسياتي مع الشكر العرفي فان بينهما تباينا لصدقه اي الحمد اللغوي بالثنا باللسان فقط اي لا مع الثنا بغيره وانما يصدق هذا اي الشكر مع غيره اي الثنا باللسان مع الثنا بغيره من بقية الموارد وهو الجنان والاركان لاعتبار شمول الموارد فيه كما علم من تعريفه وهذا مع عدم النظر لشمول متعلق الحمد اللغوي لله تعالى ولغيره واختصاص متعلق الشكر العرفي بالله تعالى اما مع النظر لذلك فلا

تكون

وهو عدم مخالفة الجوارح

والحمد اللغوي لا يصدق بالثنا باللسان فقط مع

يكون النسبة التي بينهما تباينا بل عموما وخصوصا مطلقا كما سياتي فقوله لصدقه الى اخره غير ظاهر في نفسه وان كان مثبتا للمدعي اذ قضيته عدم صدق الحمد اللغوي بالثنا باللسان مع الثنا بغيره وليس كذلك لما يعلم من تعريفه لا يقال تقييد الثنا فيه باللسان مخرج لذلك لانا نقول ممنوع اذ هو انما يخرج الثنا بغيره كما مر لا الثنا به مع غيره فالصواب انه ليس بينهما مع عدم النظر لذلك لا بالنظر لشرط الحمد تباين بل عموم وخصوص مطلق وسياتي لذلك مزيد تحقيق وان تصادقا فاما ان يتصادقا كليا او في الجملة فان تصادقا كليا فاما ان يتصادقا كليا من الجانبين او من جانب فان تصادقا كليا من الجانبين اي كان في جانبيهما بان كل ما يصدق كل منهما به يصدق الاخر به فالنسبة التي بينهما تساو فهما متساويان وذلك من غير هذه الستة كالانسان والناطق ومنها كالحمد العرفي مع الشكر اللغوي فان بينهما تساويا لما علم من تعريفهما الذي مر من ان ما صدق كل منهما به يصدق الاخر به وعكسه اي وكعكسه وهو الحمد اللغوي مع الشكر العرفي بالنظر لشرط الحمد اللغوي السابق من اعتبار عدم مخالفة افعال الجوارح ومطابقة اعتقاد الجنان للثنا باللسان على الجميل الاختياري الذي هو الحمد فان بينهما بالنظر اليه تساويا لاعتبار شمول الموارد فيهما فجميع ما يصدق كل منهما به يصدق الاخر به وفيه ما علمت وهذا مع عدم النظر لما مر اما مع النظر اليه فلا يكون بينهما تساو بل عموم وخصوص مطلق كما سياتي او تصادقا كليا من جانب